

Distr.: General
27 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته
الثانية والثمانين، ٢٠-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨

الرأي رقم ٢٠١٨/٥٥ بشأن هيروجي ياماشيرو (اليابان)*

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان. ومددت اللجنة ولاية الفريق العامل ووضّحتها في قرارها ٥٠/١٩٩٧. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١، اضطلع المجلس بولاية اللجنة. ومدد المجلس ولاية الفريق العامل مؤخراً لفترة ثلاث سنوات بموجب قراره ٣٠/٣٣.

٢- وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/36/38)، بلاغاً إلى حكومة اليابان بشأن هيروجي ياماشيرو. وردت الحكومة على البلاغ في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨. والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣- ويرى الفريق العامل أن سلب الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:

(أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون للعفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛

(ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛

(ج) إذا كان عدم التقيد، كلياً أو جزئياً، بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يُضفي على سلب الحرية طابعاً تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

* يصدر مرفق هذا التقرير من دون تحرير رسمي، وباللغة التي قدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-22754(A)



* 1 8 2 2 7 5 4 *

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون الوافدون أو اللاجئون لاحتجاز إداري مطول من دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكّل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الهوية الجنسية، أو الميل الجنسي، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة بين البشر أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

المعلومات الواردة

البلاغ الوارد من المصدر

٤- وُلد السيد هيروجي ياماشيرو في عام ١٩٥٢، وهو مواطن ياباني. ويقيم بصورة اعتيادية في كايهو بمدينة أوكيناوا، محافظة أوكيناوا. ويرأس السيد ياماشيرو مركز حركة أوكيناوا للسلام، وهو منظمة تسعى إلى تعزيز حركة السلام في أوكيناوا. ويتزعم السيد ياماشيرو أيضاً احتجاجات المدنيين في هينوكو، وتاكاي بأوكيناوا ضد تشييد قاعدة عسكرية ومرافق جديدة للولايات المتحدة الأمريكية. وما فتئ السيد ياماشيرو وغيره من المدنيين ينظمون الاحتجاجات في هذا الصدد وفقاً لمبدأ المقاومة غير العنيفة.

٥- ويُزعم أن السيد ياماشيرو قاد حركة الاحتجاج في شكل اعتصامات، بما في ذلك أمام قاعدتي معسكر شواب ومعسكر فيلق غونسالفيس البحري. وواصل أيضاً قيادة الاحتجاجات غير العنيفة لحماية غابة وبحر يانبارو، والسلام في أوكيناوا، بينما نشرت الحكومة شرطة مكافحة الشغب على نطاق واسع "للقضاء على هذه المقاومة الشعبية".

٦- ويفيد المصدر بأن الحكومة عمدت مثلاً إلى تنفيذ البناء في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ على الرغم من أن محافظ أوكيناوا ألغى تصريحاً لبناء مدفن نفايات في هينوكو. وفي محاولة لوقف البناء، تجمع مئات المدنيين في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لوضع الطوب أمام بوابة معسكر شواب. وقد جرى ذلك أمام ضباط الشرطة الذين لم يتدخلوا لوقفه.

الاعتقال والاحتجاز

٧- طبقاً للمصدر، اعتُقل السيد ياماشيرو بدايةً في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بسبب مخالفة بسيطة. وحين ازداد الغضب في صفوف الأوكيناويين بسبب ترويج الحكومة لبناء القاعدة العسكرية للولايات المتحدة في أوكيناوا، ألقت الشرطة القبض على السيد ياماشيرو عدة مرات. وطلب مكتب الادعاء العام في كل مرة العمل بالاحتجاز السابق للمحاكمة، فكانت المحكمة توافق على ذلك. وقد ظل السيد ياماشيرو رهن الاحتجاز خمسة أشهر حتى الإفراج عنه بكفالة في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

٨- الاعتقال والاحتجاز للمرة الأولى: أُلقي القبض على السيد ياماشيرو في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ووجهت إليه تهمة إلحاق الضرر بالململكات (المادة ٢٦١ من قانون العقوبات) بسبب مخالفة بسيطة تمثلت في قطع أسلاك شائكة؛ وقد بلغت قيمة هذا الضرر ٢٠٠٠ ين.

وأُلقي القبض عليه أول مرة دون أمر قضائي باعتباره أنه ارتكب المخالفة شبه متلبس، واحتُجز فيما يتعلق بهذا الحادث حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٩- الاعتقال والاحتجاز للمرة الثانية: في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، صدر أمر بإلقاء القبض على السيد ياماشيرو وهو لا يزال رهن الاحتجاز بتهمة عرقلة أداء الواجب العام (المادة ٩٥ من قانون العقوبات)، وإلحاق الضرر (المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات) في حادث زُعم أنه وقع في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦. وظل رهن الاحتجاز لاحقاً بسبب هذا الحادث حتى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧. وخلال احتجازه، مُنع السيد ياماشيرو من أي اتصال بالعالم الخارجي، باستثناء محاميه. وذكرت الشرطة أن هناك خطر إتلاف الأدلة، لكن المصدر يؤكد أن ذلك غير مرجح لأن ضباطاً من مرافق الاحتجاز كانوا برفقة المحتجز في كل مرة كان يجتمع بأي شخص آخر غير محاميه. وعلاوة على ذلك، يلاحظ المصدر أن هذه الحالة غير عادية بالمرّة وذلك لسببين: (أ) استمر فرض الحظر الشامل على اتصال السيد ياماشيرو الخارجي بأشخاص آخرين حتى بعد استكمال التحقيق الذي استلزم هذا الحظر؛ و(ب) مُنعت أيضاً زوجته وغيرها من أفراد أسرته الآخرين ممن لا علاقة لهم بالحادث من زيارته.

١٠- الاعتقال والاحتجاز للمرة الثالثة: في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، صدر أمر بإلقاء القبض على السيد ياماشيرو وهو لا يزال قيد الاحتجاز وأُتهم بعرقلة نشاط تجاري بالقوة (المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات)، في حادث زُعم أنه وقع في الفترة ٢٨-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. واحتُجز لاحقاً حتى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧ عندما أُطلق سراحه بكفالة.

١١- ويزعم المصدر أن من غير العادي أيضاً إجراء الاعتقالات "بأثر رجعي" منذ اعتقاله في المرة الأولى بسبب مخالفة بسيطة. وفي هذا السياق، يلاحظ المصدر بصفة خاصة أن الاعتقال المتعلق بعرقلة النشاط التجاري بالقوة صدر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أي بعد ١٠ أشهر من الحادث الفعلي. فقد وضع المحتجز ومدنيون آخرون في واضحة النهار طوباً أمام ضباط شرطة محافظة أوكيناوا، وضباط مكتب أوكيناوا للدفاع. وكان بإمكان ضباط الشرطة إيقاف هذا العمل، أو اعتقال الأفراد في حال ارتأوا أن هذا الفعل يتعارض والقانون. وعلاوة على ذلك، لم يحاول السيد ياماشيرو طوال ١٠ أشهر الفرار أو الاختفاء، وكان بإمكان الشرطة أن تحقق في الحادث بالتعاون معه دون احتجازه. ويرى المصدر أنه بصرف النظر عن عدم وجود خطر إتلاف الأدلة بما أن حادثة وضع الطوب وقعت أمام ضباط الشرطة، فقد اعتمد القاضي هذا الخطر بوصفه سبب الاحتجاز. ويؤكد المصدر أن اعتقال السيد ياماشيرو، الذي وقع بعد ١٠ أشهر من الحادث الفعلي، وكان حينها رهن الاحتجاز بتهمة أخرى، إنما كان يرمي إلى إطالة مدة احتجازه؛ ولهذا السبب، فهو يعتبر غير مبرر. ويُعتقد أن الاعتقال والاحتجاز وقعا بغرض قمع الاحتجاجات غير العنيفة التي نظمها السيد ياماشيرو وأفراد آخرون، واستندا إلى دوافع سياسية.

١٢- ويلاحظ المصدر أن محامي السيد ياماشيرو تقدم بطلبات سعى فيها إلى إلغاء احتجازه ورفع الحظر عن اتصاله بالعالم الخارجي، وسعى فيها إلى الإفراج عنه بكفالة. وحتى وقت تقديم المصدر بلاغه الأصلي إلى الفريق العامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت جميع هذه الطلبات قد رُفضت (انظر أيضاً الفقرات ١٥-١٧ فيما يتعلق بالإفراج بكفالة).

١٣- ويفيد المصدر بأن الحكومة استكملت بناء معسكر غونسالفيس والسيد ياماشيرو قيد الاحتجاز، وأنها تحاول استئناف بناء القاعدة العسكرية الأمريكية في هينوكو.

الجدول الزمني للمحاكمة

١٤- يفيد المصدر بأن المحكمة، والادعاء العام، والمحامي أكدوا في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الجدول الزمني للمحاكمة، الذي ستجري بموجبه المحاكمة مرتين كل شهر، وتنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واستناداً إلى المصدر، طالب مكتب الادعاء العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بأن يحكم على السيد ياماشيرو بالسجن سنتين وستة أشهر بتهمة توجيه وقيادة فعل إجرامي. وكان من المنتظر أن تصدر المحكمة قرارها في آذار/مارس ٢٠١٨.

الإفراج بكفالة

١٥- استناداً إلى المصدر، يُحدد الاحتجاز والإفراج بكفالة حسب كل حادث على حدة. وعلى نحو ما ذكر أعلاه، احتُجز السيد ياماشيرو لارتكابه حادثين: (أ) عرقلة النشاط التجاري بالقوة؛ و(ب) عرقلة أداء الواجب العام وإلحاق الضرر.

١٦- فيما يتعلق بحادث عرقلة النشاط التجاري بالقوة، وافقت محكمة مقاطعة ناها في ٧ آذار/مارس على الإفراج عنه بكفالة. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، وافقت محكمة مقاطعة ناها على تغيير شروط الإفراج عنه بكفالة.

١٧- وفيما يتعلق بحادث عرقلة أداء الواجب العام وإلحاق الضرر، وافقت محكمة مقاطعة ناها في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ على الإفراج عن المتهم بكفالة. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧، رفضت محكمة فوكوكا العليا، فرع ناها، الاستئناف المقدم من الادعاء العام. وفي مساء ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧، جرى الإفراج عن السيد ياماشيرو بكفالة.

شروط الإفراج بكفالة

١٨- يفيد المصدر بأن هناك خمسة شروط للإفراج بكفالة: (أ) البقاء في منزله الحالي، وفي حالة تغيير الإقامة، الحصول على إذن من المحكمة؛ و(ب) المثول أمام المحكمة كلما طلبت ذلك؛ و(ج) الامتناع عن أي سلوك من شأنه أن يثير الشك في نيته الفرار أو إتلاف الأدلة الجنائية؛ و(د) الحصول على موافقة المحكمة في حال السفر إلى الخارج أو أي سفر تتجاوز مدته ثلاثة أيام؛ و(هـ) الامتناع عن أي اتصال بالأفراد المرتبطين بالحادث. ويلاحظ المصدر أن الشروط الأربعة الأولى تدخل ضمن القيود العادية نسبياً التي تطبق عندما تقرر المحكمة في اليابان الإفراج بكفالة، لكن الشرط الخامس يُقرر حسب كل حادث على حدة.

١٩- وفيما يتعلق بالشرط الخامس للإفراج بكفالة عن حادث عرقلة أداء الواجب العام وإلحاق الضرر، مُنع السيد ياماشيرو من الاتصال بهؤلاء الأشخاص: الشخصان الآخران اللذان يُحاكمان فيما يتعلق بالحادث؛ والأشخاص الثلاثة المتهمون بالتواطؤ؛ والضحية المزعومة، وهو موظف في مكتب أوكيناوا للدفاع؛ والطبيب الذي شخّص الإصابة، وضباط الشرطة الثلاثة الذين شاركوا في التحقيق.

٢٠- وفيما يتعلق بحادثة عرقلة النشاط الاقتصادي بالقوة، منعت شروط الإفراج بكفالة في بادئ الأمر السيد ياماشيرو من الاتصال بالشخص الذي يُحاكم عن الحادث نفسه، والشخصين المتهمين بالتواطؤ، وجميع الأشخاص الآخرين المتورطين في هذا الحادث.

ويلاحظ المصدر أنه يتعذر معرفة قائمة الأشخاص الذين يُسمح أو لا يُسمح للمتتهم بالاتصال بهم لأن مجموعة الأفراد الذين منع أي اتصال له بهم فضفاضة وغامضة للغاية. وبناءً على ذلك، طلب المحامي تغيير شروط الإفراج المعتمدة. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، أصدرت المحكمة قراراً يحدد قائمة الأشخاص الذين يُمنع الاتصال بهم، وهم كالتالي: الشخص الذي تجري محاكمته عن الحادث نفسه، والشخصان المتهمان بالتواطؤ، وموظف مكتب أوكيناوا للدفاع وهو شاهد عيان على الحادث، وضابط الشرطة المشارك في التحقيق، وخبير القانون الدستوري الذي طلب المحامي شهادته.

التأثير في أفعال السيد ياماشيرو

٢١- يرى المصدر أنه إذا انتهكت شروط الإفراج بكفالة، فإن هذا الإفراج يصبح لاغياً ويُصادر مبلغ الكفالة. وفيما يتعلق بحادث عرقلة أداء الواجب العام وإلحاق الضرر، وحادث عرقلة النشاط التجاري بالقوة، هناك العديد من الأفراد الذين يُمنع أي اتصال بهم.

٢٢- ويتضمن الأشخاص الذين يُحظر أي اتصال معهم أفراداً شاركوا إلى جانب السيد ياماشيرو في الحركة التي تعارض تشييد القاعدة الجديدة. ويشعر السيد ياماشيرو ومحاميه بالقلق لأنه إذا توجه إلى مقر حركة المعارضة، فسوف يقابل أفراداً منع من الاتصال بهم، حتى لو لم يكن ينتوي فعل ذلك، وقد يُستخدم هذا ضده ذريعة لإلغاء الإفراج عنه بكفالة. ولهذا السبب، نُصح السيد ياماشيرو بالإحجام عن الذهاب إلى مقر حركة المعارضة في هينوكو إذا تعذر على محاميه مرافقته إلى هناك.

القيود المفروضة على المحتجين

٢٣- يفيد المصدر بأنه منذ الإفراج عن السيد ياماشيرو بكفالة، شدد ضباط الشرطة وشرطة مكافحة الشغب القيود على المشاركين في المعارضة أمام بوابة معسكر شواب.

٢٤- أولاً، اتسعت، فيما يُزعم، رقعة التصرفات التي حظرتها شرطة مكافحة الشغب، وأصبحت طريقة إبعاد المحتجين أعنف. ففي السابق، كان أفراد شرطة مكافحة الشغب يكتفون باستخدام القوة لإبعاد المحتجين الذين كانوا يحولون، بطريقة مباشرة أو مادية، دون دخول شاحنات البناء من بوابة المعسكر. ومع ذلك، أصبحت شرطة مكافحة الشغب، ابتداءً من حزيران/يونيه ٢٠١٧، لا تُبعد مثلاً هؤلاء المحتجين بالقوة فحسب، بل الأشخاص الذين يتجمعون ببساطة على الطريق المقابل للبوابة أيضاً. ووفقاً للمصدر، فإن المحتجين الذين أُبعدوا بهذه الطريقة حوصروا مؤقتاً في منطقة محاطة بسياج معسكر شواب وشرطة مكافحة الشغب ومركباتها.

٢٥- ثانياً، ما فتئت الشرطة تعتقل المحتجين لحوادث أبسط فأبسط. ومن بين الحالات الغريبة استخدام المادة ٧٦(٤)٢ من قانون السير على الطرق أساساً للاعتقال. فقبل ذلك، لم تُسجل أي حالة اعتقال للأفراد على هذا الأساس. وعلاوة على ذلك، تنص العقوبة عن هذا الانتهاك على غرامة لا تتجاوز ٥٠.٠٠٠ ين؛ ولا يمكن القول إن هذه الحالة تنطوي على احتمال فرار المتهم أو إتلاف أدلة الإثبات. ووفقاً للمصدر، فإن اعتقال الشرطة الأشخاص في عين المكان، واحداً تلو الآخر، يعني أن هذه الاعتقالات إنما تعتبر تعسفية.

٢٦- وعلاوة على ذلك، ألقت الشرطة القبض في عين المكان على السيد ياماشيرو وأربعة أشخاص، وأحالتهم إلى مكتب الادعاء العام في اليوم التالي ثم أطلق الادعاء العام سراحهم. ويشير المصدر إلى أنه يتضح من ذلك تماماً أن الإكراه البدني لم يكن ضرورياً.

٢٧- ويؤكد المصدر أن اتخاذ الشرطة هذه التدابير المشددة للغاية جعل المحتجين يخشون الاعتقال إن هم استمروا في التصرف بالطريقة نفسها. وقد أجبر هذا الأمر المحتجين على التزام المزيد من الحذر.

الحالة الطبية

٢٨- وفي وقت تقديم البلاغ الأولي، أعرب المصدر أيضاً عن قلقه لأن السيد ياماشيرو كان يعاني من مرض خطير في عام ٢٠١٥، وأن احتجازه قد يضر بصحته ورفاهه ضرراً لا يمكن إصلاحه، وأن القاضي لم يُول هذا الخطر الاهتمام المناسب. ويلاحظ المصدر أن فعل السيد ياماشيرو لا يتساوى وارتكاب الجريمة، وأنه لا يمكن تبرير احتجازه بأن له "سبباً كافياً" وفقاً للمادة ٣٤ من دستور اليابان. وعلاوة على ذلك، يتساوى هذا الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترة طويلة والمعاملة اللاإنسانية المحظورة بموجب المادتين ٧ و ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

تحليل الانتهاكات

٢٩- في ضوء ما سبق، يؤكد المصدر أن اعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه يشكلان انتهاكاً لحرية التعبير السياسي والأصول القانونية الواجبة، وفي ذلك انتهاك للمادة ٩(١) (حظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين)، والمادة ٩(٣) (الاحتجاز السابق للمحاكمة كتدبير استثنائي)، والمادة ١٩ (حرية التعبير) والمادة ٢١ (الحق في التجمع السلمي) من العهد، فضلاً عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

البلاغات المشتركة للإجراءات الخاصة

٣٠- كان السيد ياماشيرو موضوع نداء عاجل مشترك (انظر <https://spcommreports.ohchr.org>) أُرسِل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، ونداء عاجل مشترك (A/HRC/31/79، الصفحة ٢٣) أُرسِل في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويعترف الفريق العامل بالرد الذي قدمته حكومة اليابان على كلا النداءين.

رد الحكومة

٣١- في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أحال الفريق العامل ادعاءات المصدر إلى الحكومة من خلال إجراءات العادي لتقديم البلاغات، وطلب إليها تقديم معلومات مفصلة قبل ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨ عن الحالة الراهنة للسيد ياماشيرو، وأي تعليق لها على ادعاءات المصدر. وطلب الفريق العامل أيضاً إلى الحكومة أن توضح الأسباب الواقعية والقانونية التي تبرر استمرار احتجازه، وكيف يتوافق ذلك مع التزامات اليابان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالعهد والمعاهدات الأخرى التي صدقت عليها. وعلاوة على ذلك، دعا الفريق العامل الحكومة إلى ضمان سلامة السيد ياماشيرو البدنية والعقلية.

٣٢- وفي رد الحكومة المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، ارتأت أن اعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه لم يكن بسبب مقاومته غير العنيفة، وإنما أفعاله الإجرامية العنيفة، وفقاً لما ينص عليه الدستور الذي يكفل حرية التعبير ومراعاة الأصول القانونية، وقانون الإجراءات الجنائية الذي يضع روح الدستور الياباني موضع التنفيذ في الإجراءات الجنائية. ولا يوجد كذلك أي انتهاك لحقوق الإنسان المكفولة له من المنظور الإجرائي. ولذلك فإن اعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه، وكذلك التدابير الأخرى المصاحبة، لا تتعارض مع القوانين المحلية في اليابان أو التزاماتها الدولية بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها، بما في ذلك العهد واتفاقية مناهضة التعذيب. وقدمت الحكومة إلى الفريق العامل المعلومات الواردة أدناه.

٣٣- أولاً، تقدم الحكومة روايتها للأحداث المتعلقة باعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه ثلاث مرات:

(أ) في حوالي الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قطع السيد ياماشيرو الأسلاك الشائكة لمكتب أوكيناوا للدفاع داخل موقع البناء لنقاط هبوط المروحيات في منطقة التدريب الشمالية التابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة. فاعتقلته شرطة محافظة أوكيناوا في حالة تلبسه بإلحاق أضرار بالممتلكات (المادة ٢٦١ من قانون العقوبات)؛

(ب) في حوالي الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، اعتدى السيد ياماشيرو على أحد ضباط مكتب أوكيناوا للدفاع في طريق خُصصت للبناء وتُستخدم لتحويل نقاط هبوط المروحيات في منطقة التدريب الشمالية التابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة، مصيباً الضابط في ذراعه اليمنى؛ وقد تطلب علاجها أسبوعين. وبعد إجراء تحقيق على أساس تقرير الضحية، اعتقلت شرطة مقاطعة أوكيناوا السيد ياماشيرو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لعرقلته أداء الواجب العام (المادة ٩٥ من قانون العقوبات)، وإلحاق الضرر (المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات)؛

(ج) وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، جُمع السيد ياماشيرو ما يقرب من ١ ٥٠٠ طوبة إسمنتية ووضعها أمام بوابات مرافق البناء في معسكر شواب، وذلك لمنع الدخول إلى القاعدة العسكرية. وفي حوالي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أوعز إلى أشخاص بالجلوس على هذا الطوب الإسمنتي، والوقوف أمام شاحنات البناء وهي تسير. وقد جعل نشاط السيد ياماشيرو هذا من الصعب على المقاولين حمل المعدات والمواد إلى داخل مباني معسكر شواب، وعرقل عمل مكتب أوكيناوا للدفاع الذي يدير أعمال البناء. ولهذا السبب، اعتقلت شرطة مقاطعة أوكيناوا السيد ياماشيرو في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بتهمة عرقلة النشاط الاقتصادي بالقوة (المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات).

٣٤- وتعترض الحكومة على وصف المصدر أنشطة الاحتجاج التي نظمها السيد ياماشيرو بأنها مقاومة غير عنيفة. ووفقاً لما ذكرت الحكومة، أُلقي القبض على السيد ياماشيرو في جميع المناسبات الثلاث وهو في حالة تلبس أو بمقتضى أوامر صادرة عن هيئة القضاء التي قررت أن هناك سبباً وجيهاً كافياً لاحتمال ارتكابه جرائم، وأن من الضروري اعتقاله وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة. واستند الاحتجاز اللاحق للسيد ياماشيرو إلى مذكرات احتجاز صادرة عن المحاكم، وكانت القيود المفروضة على تواصله مع الآخرين أثناء احتجازه بإذن من هيئة القضاء أيضاً ووفقاً للإجراءات القانونية الواجبة.

٣٥- وفيما يتعلق بادعاء المصدر أن اعتقال واحتجاز السيد ياماشيرو بتهمة عرقلة النشاط الاقتصادي بالقوة بعد ١٠ أشهر من الحادث إنما يرمي إلى إطالة مدة احتجازه الأولي بتهمة التسبب في الضرر بالملوكات، وعرقلة أداء الواجب العام وإلحاق الضرر، تذكر الحكومة أن الإجراءات الجنائية اليابانية تجري استناداً إلى الجرائم المنصوص عليها في القانون، وأن هيئة القضاء تحدد ما إذا كان الاعتقال والاحتجاز ضروريين بالنسبة لكل جريمة على حدة. ولما كان السيد ياماشيرو قد حوكم على جرائم معينة، فإن ذلك لا يعني أنه لا يمكن الوفاء بشروط الاعتقال والاحتجاز بالنسبة للجرائم الأخرى. وبعبارة أخرى، يستند اعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه ١٠ أشهر بسبب عرقلة سير الأعمال بالقوة وهو رهن الاحتجاز إلى قرار المحكمة أن هناك سبباً وجيهاً كافياً لارتكابه هذه الجريمة، وأنه من الضروري اعتقاله بسبب هذه الجريمة.

٣٦- وتعتبر الحكومة أيضاً ألا أساس من الصحة لادعاء المصدر بأنه كان بإمكان شرطة مقاطعة أوكيناوا، التي كانت موجودة في مكان الحادث، وقف عرقلة النشاط التجاري بالقوة باعتقال السيد ياماشيرو وغيره من المحتجين، لكنها عمدت إلى عدم القيام بذلك، مدعياً أنه كان للشرطة أن تتخذ ما يلزم من تدابير مثل التحذير في حال وقوع أنشطة غير قانونية أو احتمال وقوعها.

٣٧- وفيما يتعلق باعتراض المصدر على تشديد القيود المفروضة على اتصالات السيد ياماشيرو على غير العادة، أي: (أ) الحظر الشامل على اتصالاته بالخارج الذي استمر إلى ما بعد انتهاء التحقيق الذي يستلزم الحظر، (ب) حظر الاتصال بزوجه، التي لا علاقة لها بالجريمة التي كان يحاكم بمقتضاها، تؤكد الحكومة أنه عندما يُعتقد أو يكون ثمة احتمال أن يفر المتهم أو المدعى عليه في قضية جنائية رهن الاحتجاز أو يخفي الأدلة أو يُلغها، يجوز للمحكمة، وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، أن تقرر بقوة القانون تقييد اتصالات المتهم، سواء قبل توجيه الاتهام أو بعده. ولهذا السبب، فإن تقييد الاتصالات بعد توجيه الاتهام أمرٌ جد عادي في حد ذاته.

٣٨- وتفيد الحكومة بأنه في قضية السيد ياماشيرو، قُيدت اتصالاته حتى بعد صدور قرار اتحماه لأنه كان قد اتهم بعرقلة أداء الواجب العام وإلحاق الضرر، وإشراك العديد من المتواطئين، بمن فيهم الأشخاص الذين لم تُحدد هويتهم، والضحايا. وقبل جلسة الاستماع الأولى والنظر في الأدلة، فمن القانوني، أو المشروع، أو العادي أن تقيّد المحكمة الاتصال بأشخاص آخرين، بمن فيهم زوجة السيد ياماشيرو، إذا كان ثمة سبب وجيه كافٍ للاشتباه في احتمال فرار المتهم، أو اختفائه، أو إتلافه الأدلة. ولما كانت المحكمة قد وافقت على طلب محامي السيد ياماشيرو السماح له بالاتصال بزوجه، وتبادل بعض الوثائق والمواد في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ قبل انعقاد جلسة الاستماع الأولى، فقد ذكر المصدر خطأً أن التقييد الكامل للاتصالات استمر حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧.

٣٩- وتضيف الحكومة أنه حتى تاريخ الإفراج عن السيد ياماشيرو في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقاً لقرار المحكمة بالإفراج عنه بكفالة، رفضت المحكمة التماساته السابقة للإفراج عنه، فضلاً عن أشباه الطعون والطعون الخاصة التي قدمها إلى المحكمة العليا والتي يكفلها قانون الإجراءات الجنائية، وذلك بذريعة أن لا أساس لها. وتشكك الحكومة أيضاً في اعتماد المصدر على بيان الشرطة بأن ثمة احتمالاً بأن يجري إتلاف الأدلة، وذلك لأن الشرطة غير مخولة بإصدار مثل هذا البيان.

٤٠ - وفي ضوء ما تقدم، ترى الحكومة أن اعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه، وفرض قيود على اتصاله أثناء احتجازه تمت وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٤ من الدستور، وهو أعلى قانون في البلد، وأنها ليست من ثم تعسفية.

٤١ - ثانياً، تعترض الحكومة أيضاً على شكاوى المصدر بشأن شروط الإفراج بكفالة، باعتبارها تستند إلى فهم غير دقيق للحقائق في ضوء رواية الأحداث المبينة أعلاه. وفيما يتعلق بادعاء المصدر أن فرض الحظر على الاتصال "بجميع الأشخاص الآخرين المتورطين في هذا الحادث"، كجزء من شروط الإفراج بكفالة عن السيد ياماشيرو في تهمة عرقلة النشاط التجاري بالقوة، كان فضفاضاً وغامضاً إلى درجة منعه وزملاءه من المشاركة في الأنشطة المعارضة لبناء القاعدة العسكرية الجديدة، تؤكد الحكومة أولاً أن السيد ياماشيرو لم يُمنع من الاتصال بأي شخص عن طريق محاميه. وتعترض الحكومة كذلك على ادعاء المصدر أن عبارة "جميع الأشخاص الآخرين المتورطين في الحادث" فضفاضة وغامضة للغاية، حيث إن مجموعة الأشخاص الذين مُنعت أي اتصال بهم واضحة بالنظر إلى أن أسماء عدة أشخاص متورطين في الحادث قد أُدرجت قبل هذه العبارة. فشروط الإفراج لم تحظر غير الأفعال التي كان يمكن أن تجعل المحاكمة الجنائية السليمة أمراً صعباً، مثل إتلاف الأدلة والفرار، وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية، ولم تمنع السيد ياماشيرو من ممارسة حريته في التعبير سلمياً إزاء المرافق والمناطق العسكرية للولايات المتحدة.

٤٢ - ثالثاً، ترفض الحكومة شكاوى أخرى تتعلق بالتدابير المتخذة ضد السيد ياماشيرو أو غيره من المشاركين في الاحتجاجات ضد بناء القواعد العسكرية. فبخلاف المزاعم المصدر بشأن التطبيق التعسفي لقانون السير على الطرق لاعتقال المحتجين، فالشرطة إنما تصرفت بموجب القانون لمنع مخاطر الطرق، وضمان التدفق السلس والمأمون لحركة المرور باعتقال المحتجين الذين ارتكبوا مخالفات لا يمكن إضفاء الشرعية عليها باعتبارها من باب حرية التعبير. وتلاحظ الحكومة أن المحتجين في هينوكو وتاكي لجأوا إلى أفعال خطيرة وغير قانونية لعرقلة حركة المرور مثل الاستلقاء تحت المركبات، والاندفاع أمام المركبات وهي تسير، وركن السيارات في مخالفة للقواعد من أجل عرقلة حركة المرور، فضلاً عن استخدام العنف ضد ضباط الشرطة المكلفين بحفظ النظام. ولم تستخدم الشرطة القوة المفرطة، بل اتخذت الحد الأدنى من الإجراءات الأمنية الضرورية والملائمة لضمان سلامة المواقع، والحفاظ على النظام، ومنع حوادث المرور، والسماح بتدفق سلس لحركة المرور. وقد جرت الاعتقالات وفقاً للأصول القانونية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

٤٣ - وذكرت الحكومة أن إرسال شرطة مكافحة الشغب تم وفقاً لقرار لجنة السلامة العامة لمحافظة أوكيناوا ولجان السلامة العامة التابعة للمحافظات ذات الصلة بغية ضمان سلامة المواقع، وردع الأنشطة غير القانونية، وليس "القضاء على مقاومة الشعب" كما زعم المصدر.

٤٤ - وفيما يتعلق بتأكيد المصدر أنه على الرغم من أن محافظ أوكيناوا ألغى تصريح بناء مدفن النفايات في هينوكو، فقد قررت الحكومة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ تنفيذ أعمال البناء، تؤكد الحكومة أن مكتب أوكيناوا للدفاع علّق في البداية أعمال البناء، بعد إلغاء تصريح بناء مدفن النفايات هذا، لكنه استأنف عمله في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بناء على قرار وزير الأراضي والهياكل الأساسية والنقل والسياحة بموجب قانون مراجعة الشكاوى

الإدارية الذي قضى بتعليق تنفيذ قرار الإلغاء الصادر عن المحافظ. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، اتفقت الحكومة المركزية مع محافظة أوكيناوا على تعليق أعمال البناء مؤقتاً، وفتح مشاورات لحل المشاكل، والشروع في إجراء لاستصدار حكم قانوني بالتوازي. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أكدت المحكمة العليا أن تصريح بناء مدفن النفايات الذي منحه المحافظ السابق صحيح وأن إلغاءه من لدن المحافظ الحالي غير قانوني. ومن ثم، رفع المحافظ الحالي الإلغاء في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، واستؤنفت أعمال البناء. وتلاحظ الحكومة من ثم أن ادعاء المصدر بأن الحكومة المركزية هي التي قررت تنفيذ أعمال البناء لا أساس له من الصحة.

٤٥ - وتذكر الحكومة أن إشارة المصدر إلى اعتقال "السيد ياماشيرو وأربعة أشخاص آخرين" تفتقر إلى الوضوح (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه). وتضيف الحكومة أن اعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه كما يردان أعلاه لم يُنفَّذا بطريقة قانونية وفق الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية فحسب، بل كذلك كان الأمر أيضاً عندما اعتقلته شرطة مقاطعة أوكيناوا واحتجزته بسبب دخوله غير القانوني إلى مرافق عسكرية تابعة للولايات المتحدة. ولا يوجد أساس لاستنتاج أن عمليات الاعتقال والاحتجاز كانت تعسفية لأنها كانت نتيجة لارتكاب السيد ياماشيرو أفعالاً إجرامية لا يمكن إضفاء الشرعية عليها باعتبارها ممارسة حرية التعبير.

٤٦ - رابعاً، تدعي الحكومة أنها لم تنتهك أيّاً من التزاماتها الدولية بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو العهد، أو اتفاقية مناهضة التعذيب. فاليابان تلتزم بالاتفاقات الدولية وفقاً للمادة ٩٨ من دستورها التي تنص على أن المعاهدات التي تبرمها اليابان والقوانين الراسخة للأمم تُحترم بحذافيرها.

٤٧ - ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فإن "الحق في إبداء الرأي دون تدخل" و"الحق في حرية التعبير" الواردين في المادة ١٩(١) و(٢) من العهد مكفولان بموجب المواد ١٩ و٢١ و٢٣ من الدستور. وإضافة إلى ذلك، تكفل المادة ٢١ من الدستور "الحق في التجمع السلمي" الوارد في المادة ٢١ من العهد. وتحمي المادة ٢١ من العهد الحق في التجمع السلمي، وليس الحق في التجمع بغرض استخدام العنف. ولهذا السبب، ترد كلمة "السلمي" في المادة ٢١ من العهد.

٤٨ - وترى الحكومة أن المادة ٩(١) من العهد تحظر الاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين، وليس الاعتقال والاحتجاز المتفقين مع الإجراءات المناسبة المنصوص عليها في القانون. وفيما يتعلق بالمادة ٩(٣) من العهد، ينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا لم يشرع الادعاء العام في مقاضاة الشخص المعتقل أو يطلب إلى المحكمة احتجازه في غضون ٧٢ ساعة من تاريخ اعتقاله (عندما يتسلم الادعاء العام الشخص الذي اعتقله مسؤول الشرطة القضائية لاحتجازه)، أو في غضون ٤٨ ساعة من تاريخ اعتقاله (عندما يكون الادعاء العام الجهة التي اعتقلت المشتبه فيه)، فيجب الإفراج عنه فوراً. وينص قانون الإجراءات الجنائية كذلك على أن تُتاح للمشتبه فيه أو المدعى عليه، كما هو الحال في قضية السيد ياماشيرو، فرصة الإدلاء ببيان أمام القاضي دون تأخير في حال تقديم لائحة اتهام أو طلب احتجاز حتى يُتخذ قرار بشأن ما إذا كان سيوضع رهن الاحتجاز أم يُفرج عنه. ولا تكشف وقائع هذه القضية، على النحو الذي أوضحته الحكومة أعلاه، عن أي انتهاك للمادة ٩(١) و(٣) من العهد.

٤٩ - وفي ضوء هذه الأحكام من قانون الإجراءات الجنائية، ترى الحكومة علاوة على ذلك أن لا أساس لادعاء المصدر بأن قضية السيد ياماشيرو تنتهك المادة ٧ من العهد التي تحظر

التعذيب، ومادته ١٠ التي تنص على معاملة الأشخاص المسلوقة حريتهم معاملة إنسانية، فضلاً عن اتفاقية مناهضة التعذيب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تعليقات إضافية من المصدر

٥٠- في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، أُرسِل رد الحكومة إلى المصدر للتعليق عليه كذلك. ويدعي المصدر في رده المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ أن احتجاز السيد ياماشيرو يعكس مشكلة "العدالة الرهينة"^(١) في اليابان. فوفقاً للمصدر، لا تتيح المحاكم اليابانية، التي تخضع لتأثير سلطات التحقيق، غير القليل من التدقيق المؤسسي عند إصدار أوامر الاعتقال. وتعتقل سلطات التحقيق الشخص المشتبه فيه أو المدعى عليه جنائياً وتحتجزه بسهولة محتجةً بسبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأن الشخص رهن الاعتقال أو الاحتجاز قد يفرّ أو يُتلف الأدلة أو يُخفيها، حتى توافق المحاكم على أوامر الاحتجاز بشكل تلقائي. وعندما يُنكر أحد المشتبه فيهم أو المدعى عليهم الادعاءات الموجهة إليه، تعتقله سلطات التحقيق لفترة طويلة ولا تُفرج عنه بكفالة، وذلك بذريعة أنه قد يُتلف الأدلة أو يُخفيها. ويُقيّد اتصاله بما عدا محاميه من الأشخاص الآخرين بسبب الاشتباه في تواطئه مع أحد شركائه لإخفاء الأدلة أو إتلافها.

٥١- ويلاحظ المصدر أن هذا السيناريو الإجرامي البائس، الذي يتعارض مع المعايير الدولية، ليس حكرًا على قضية السيد ياماشيرو، بل إنه شائع بالأحرى في اليابان. وبضيف المصدر أن من المؤكد أن تنفيذ هذا الإجراء يستند إلى أوامر صادرة عن المحكمة، وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

٥٢- وفي قضية السيد ياماشيرو، يدعي المصدر أن اتصاله مع جهات أخرى من بينها زوجته قُيد لفترة طويلة فيما يُعتبر أحد أكثر التدابير غير المعقولة التي اتُخذت في تاريخ العدالة الجنائية اليابانية. وفي كثير من الحالات، يُسمح عادة لأفراد الأسرة على الأقل برؤية المدعى عليه بعد توجيه الاتهام إليه، حتى لو كان ثمة متواطئ معه.

٥٣- وفيما يتعلق باعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه في وقت متأخر بسبب عرقلة النشاط التجاري بالقوة، يشير المصدر إلى أن شبهة ارتكاب الجريمة، كما تدعي الحكومة، لا تكفي، وأنه يجب أن يكون ثمة أيضاً احتمال فرار المتهم، أو إخفاء الأدلة أو إتلافها. ومن الواضح أنه لا يوجد سبب وجيه للاشتباه في أن السيد ياماشيرو قد يُخفي أو يُتلف أدلة جريمة عرقلة النشاط التجاري بالقوة، بما أن الشرطة شاهدت هذه الأفعال المزعومة.

٥٤- ويرى المصدر في الأخير أن تبرير الحكومة الاعتقالات بالاستناد إلى قانون السير على الطرق تبرير غير معقول. فلا يجوز الاحتجاز دون شبهة ارتكاب جريمة أو الاعتقاد بأن من المحتمل أن يفر المتهم أو المدعى عليه، أو يخفي الأدلة الجنائية، أو يتلفها. ومن الواضح أن السيد ياماشيرو اعتُقل في مكان الجريمة المزعومة ولم يكن ثمة ما يوحي بأن هذا الاحتمال وارد. وفي واقع الأمر، أُفرج عنه فيما يتعلق بمعظم التهم بعد إحالته إلى الادعاء العام. فقضية السيد

(١) Japan Federation of Bar Associations, "Efforts to improve criminal procedures" (الاتحاد الياباني

لنقابات المحامين، "جهود تحسين الإجراءات الجنائية"، متاح على الموقع:

www.nichibenren.or.jp/en/about/activities/criminal.html

ياماشيرو لم تنطو حتى على أمر قضائي تنظر فيه المحكمة. ولهذا السبب، فاعتقال الشرطة له في مكان الحادث كان تعسفياً.

التطورات الأخيرة

٥٥- نما إلى علم الفريق العامل أن محكمة مقاطعة ناها أذانت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ السيد ياماشيرو وحكمت عليه بالسجن لمدة سنتين مع الأشغال الشاقة، لكنها أوقفت تنفيذ هذا الحكم لمدة ثلاث سنوات. وقد طعن السيد ياماشيرو في هذا القرار أمام المحكمة العليا^(٢).

طلب الحصول على مزيد من المعلومات

٥٦- نظر الفريق العامل في المعلومات التي قدمها المصدر والحكومة، وأشار إلى التضارب الخطير في وصف الوقائع بين الطرفين بشأن ما إذا كان السيد ياماشيرو قد سلبت حريته تعسفياً، فضلاً عن العديد من الأسئلة التي ظلت دون رد. ولهذا السبب، قرر الفريق العامل التماس مزيد من المعلومات من الطرفين لضمان حصول كليهما على فرصة متساوية للتوسع في حججهما. ونظر الفريق العامل في جميع المعلومات الإضافية التي قدمها المصدر والحكومة (انظر المرفق).

المناقشة

٥٧- يشكر الفريق العامل المصدر والحكومة على استفاضةتهما في المشاركة وتقديم المعلومات في الوقت المناسب فيما يتعلق باحتجاز السيد ياماشيرو.

٥٨- ويرحب الفريق العامل بداية بالإفراج عن السيد ياماشيرو في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧، عندما رفضت لجنة مكونة من ثلاثة قضاة من الدائرة الجنائية التابعة لمحكمة فوكوكا العليا، فرع ناها، الطعن الذي قدمه الادعاء العام ضد قرار محكمة مقاطعة ناها بالإفراج عن السيد ياماشيرو بكفالة مشروطة. فقد كانت حرية السيد ياماشيرو مسلوكة آنذاك منذ خمسة أشهر. وإذا ما أُفِرَجَ عن الشخص المعني عقب إحالة القضية، يحتفظ الفريق العامل بالحق في إبداء رأيه، بدلاً من إحالة القضية، على أساس كل حالة على حدة، لتحديد ما إذا كان سلب الحرية تعسفياً، وفقاً للفقرة ١٧(أ) من أساليب عمله.

٥٩- وفي هذه الحالة بالذات، قرر الفريق العامل أن يقدم هذا الرأي. وعلى الرغم من الإفراج عن السيد ياماشيرو، يأخذ الفريق العامل في اعتباره العوامل التالية ويوليها أهمية خاصة عند اتخاذ هذا القرار: (أ) كانت ظروف سلب حريته خطيرة وتستلزم مزيداً من الاهتمام^(٣) حيث إنه احتُجز بدايةً بسبب قطعه الأسلاك الشائكة، ثم وُضع رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لتهمتين سابقتين غير مرتبطتين بهذا الموضوع؛ و(ب) سُلِبَ حريته لمدة خمسة أشهر جراء ثلاث تهم وجهت إليه، ما أسفر عن صدور حكم مع وقف التنفيذ، وهو حكم اختار الادعاء العام عدم الطعن فيه؛ و(ج) تشتمل شروط الإفراج بكفالة لا على مبلغ قدره ٤ ملايين ين فحسب، بل أيضاً فرض قيود

(٢) Hana Kusumoto, "Okinawa protest leader found guilty of anti-base demonstration offenses", *Stars and Stripes*, 14 March 2018. متاح على الرابط التالي: www.stripes.com/news/okinawa-protest-leader-found-guilty-of-anti-base-demonstration-offenses-1.516879.

(٣) الرأي رقم ٢٠١٧/٥٠، الفقرة ٥٣(ج).

على إقامته، وحظر على اتصالاته من شأن الإخلال به أن يفضي إلى إلغاء الإفراج عنه بكفالة؛ و(د) يمكن أن تسلب حريته مرة أخرى، رهنًا بنتائج إجراءات الاستئناف الجارية.

٦٠- وقد أرسى الفريق العامل، في اجتهاداته، طرق تناوله المسائل المتعلقة بالإثبات. فإذا أقام المصدر دليلاً يبيناً على وجود إخلال بالمقتضيات الدولية يشكل احتجازاً تعسفياً، وقع عبء الإثبات على الحكومة إن هي أرادت دحض الادعاءات (انظر A/HRC/19/57، الفقرة ٦٨). ويُذكر الفريق العامل بأنه إذا زُعم أن السلطة الحكومية لم توفر لشخص ما ضمانات إجرائية بعينها يتمتع بالحق في الحصول عليها، فإن عبء الإثبات يقع على هذه السلطة، وذلك لأن السلطة في وضع أفضل لإثبات أنها اتبعت الإجراءات السليمة، وأنها طبقت الضمانات التي يقتضيها القانون^(٤). وقد اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان نهجاً مماثلاً لا يمكن أن يقع بموجبه عبء الإثبات على صاحب البلاغ وحده، لا سيما في ضوء أن صاحب البلاغ والدولة الطرف لا يتمتعان دائماً بفرص متساوية في الحصول على الأدلة، وكثيراً ما تكون المعلومات ذات الصلة في يد الدولة الطرف وحدها^(٥).

٦١- ويود الفريق العامل أن يؤكد من جديد أن الحكومة ملزمة باحترام وحماية وإعمال حق الشخص في الحرية، وأن أي قانون وطني يميز سلب الحرية ينبغي أن يُعد ويُنفذ وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية أو الإقليمية المنطبقة^(٦). وبناء على ذلك، فحتى لو كان الاحتجاز متوافقاً مع التشريعات والأنظمة والممارسات الوطنية، فإنه يصبح من حق الفريق العامل ولزاماً عليه تقييم الإجراءات القضائية والقانون نفسه لتحديد ما إذا كان هذا الاحتجاز متسقاً مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير ذات الصلة^(٧).

٦٢- ويود الفريق العامل أيضاً أن يؤكد من جديد أنه يطبق معياراً معززاً من معايير المراجعة في الحالات التي يُقيد فيها الحق في حرية التنقل والإقامة، وحرية اللجوء، وحرية الفكر والوجدان والدين، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمشاركة في الشؤون السياسية والعامة، والمساواة وعدم التمييز، وحماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية

(٤) انظر *Ahmadou Sadio Diallo (Republic of Guinea v. Democratic Republic of the Congo), Merits, Judgment*, I.C.J. Reports 2010, p. 639, para. 55 والرأي رقم ٤١/٢٠١٣، الفقرة ٢٧، ورقم ٢٠١٦/٥٩، الفقرة ٦١.

(٥) انظر، على سبيل المثال، *بوتوفينكو ضد أوكرانيا* (CCPR/C/102/D/1412/2005)، الفقرة ٧-٣؛ *مجنون ضد الجزائر* (CCPR/C/87/D/1297/2004)، الفقرة ٨-٣؛ *كوتيريس ضد أوروغواي*، البلاغ رقم ١٩٨٣/١٣٩، الفقرة ٧-٢؛ *بليير ليونخوف وفالينيو دي بليير ضد أوروغواي*، البلاغ رقم ١٩٧٨/٣٠، الفقرة ١٣-٣. انظر أيضاً الآراء رقم ٤١/٢٠١٣، الفقرة ٢٨؛ ورقم ٤٨/٢٠١٣، الفقرة ١٣؛ ورقم ٥١/٢٠١٣، الفقرة ١٦؛ ورقم ٥٣/٢٠١٣، الفقرة ٢٧؛ ورقم ٥٧/٢٠١٣، الفقرة ٤٩؛ ورقم ٥/٢٠١٤، الفقرة ١٥؛ ورقم ٥٢/٢٠١٤، الفقرة ١٦، الحاشية ١؛ ورقم ٢/٢٠١٥، الفقرة ١٦؛ ورقم ٤٠/٢٠١٥، الفقرة ٣٥.

(٦) قرار الجمعية العامة ٧٢/١٨٠، الفقرة الخامسة من الديباجة؛ وقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩١/٤٢، الفقرة ٢، ورقم ١٩٩٧/٥٠، الفقرة ١٥؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٦، الفقرة ١(أ)؛ ورقم ١٠/٩، الفقرة ٤(ب)؛ والآراء رقم ٣٨/٢٠١٨، الفقرة ٦٠؛ ورقم ٩٤/٢٠١٧، الفقرة ٥٩؛ ورقم ٨٨/٢٠١٧، الفقرة ٣٢؛ ورقم ٨٣/٢٠١٧، الفقرتان ٥١ و ٧٠؛ ورقم ٧٦/٢٠١٧، الفقرة ٦٢؛ ورقم ٢٨/٢٠١٥، الفقرة ٤١؛ ورقم ٤١/٢٠١٤، الفقرة ٢٤.

(٧) الآراء رقم ٣٨/٢٠١٨، الفقرة ٦٠؛ ورقم ٩٤/٢٠١٧، الفقرتان ٤٧ و ٤٨؛ ورقم ٣٣/٢٠١٥، الفقرة ٨٠؛ ورقم ١/٢٠٠٣، الفقرة ١٧؛ ورقم ٥/١٩٩٩، الفقرة ١٥؛ ورقم ١/١٩٩٨، الفقرة ١٣.

أو لغوية، أو حيثما يشارك في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان^(٨). ولما كان دور السيد ياماشيرو باعتباره شخصية بارزة مسالمة ومدافعاً عن البيئة وله تاريخ طويل كناشط في أوكتيناوا، فإنه يتعين على الفريق العامل أن يضطلع بهذا النوع من التدقيق المكثف والصارم^(٩).

الفئة الثانية

٦٣- يُذكر الفريق العامل بأن الحق في اعتناق الآراء والتعبير عنها، بما فيها الآراء التي لا تتفق والسياسة الحكومية الرسمية، فضلاً عن الحق في التجمع السلمي، تحميها المادتان ١٩ و ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتان ١٩ و ٢١ من العهد. ويتعين على الحكومة احترام وحماية ودعم الحق في حرية الرأي والتعبير، فضلاً عن التجمع السلمي، حتى حين لا تروق لها الآراء المعرب عنها في التجمعات السلمية^(١٠).

٦٤- ويلاحظ الفريق العامل أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تذكر في الفقرة ٣٤ من التعليق العام رقم ٣٤ (٢٠١١) بشأن حرية الرأي وحرية التعبير، أن تقييد التعبير عن الرأي يجب ألا يكون فضفاضاً بصورة مفرطة، وتذكر بأن مثل هذا التقييد يجب أن يكون متفقاً مع مبدأ التناسب، ويجب أن يكون مناسباً لتحقيق وظيفته الحمائية، وأن يكون أقل الوسائل تدخلاً مقارنة بغيرها من الوسائل التي يمكن أن تحقق وظيفتها الحمائية، وأن يكون متناسباً مع المصلحة التي تتعين حمايتها^(١١). وعلاوة على ذلك، تشدد اللجنة في الفقرة ٣٨ من التعليق العام نفسه على أنه لا ينبغي للدول الأطراف أن تحظر انتقاد مؤسسات مثل الجيش أو الجهاز الإداري.

٦٥- وعلى المنوال نفسه، يلاحظ الفريق العامل أن المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير أكد من جديد أن الحق في حرية التعبير يشمل التعبير عن وجهات النظر والآراء التي تسبب الإهانة أو الصدمة أو الإرباك^(١٢). وحتى البيانات التي تعتبرها السلطات غير مقبولة ومنافية للاحترام وفجة تظل بيانات تستحق الحماية. وإضافة إلى ذلك، ذكر مجلس حقوق الإنسان، في الفقرة ٥(ع)١٤ من قراره رقم ١٦/١٢، أن القيود المفروضة على مناقشة السياسات الحكومية والنقاش السياسي تتعارض مع المادة ١٩(٣) من العهد.

(٨) الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، المادة ٩(٣). انظر أيضاً الرأيين رقم ١٣/٢٠١٨، الفقرة ٢٢؛ ورقم ٣/٢٠١٨، الفقرة ٤٠؛ ورقم ٩٤/٢٠١٧، الفقرة ٤٩؛ ورقم ٥٧/٢٠١٧، الفقرة ٤٦؛ ورقم ٤١/٢٠١٧، الفقرة ٩٥؛ ورقم ٦٧/٢٠١٢، الفقرتان ٥٦ و ٥٧؛ ورقم ٦٥/٢٠١٢، الفقرتان ٣٩ و ٤٠؛ ورقم ٦٤/٢٠١١، الفقرة ٢٠؛ ورقم ٦٢/٢٠١٢، الفقرة ٣٩؛ ورقم ٥٤/٢٠١٢، الفقرة ٢٩؛ ورقم ٢١/٢٠١١، الفقرة ٢٩. وينبغي للسلطات المحلية وهيئات الإشراف الدولية تطبيق المعيار المعزز لمراجعة الإجراءات الحكومية، لا سيما عندما تكون ثمة ادعاءات بوجود نمط من التحرش (الرأي رقم ٣٩/٢٠١٢، الفقرة ٤٥).

(٩) للمدافعين عن حقوق الإنسان بصفة خاصة الحق في دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق آراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، في الواقع والممارسة، ولفت انتباه الجمهور إلى هذه المسائل بهذه الوسائل ووسائل مناسبة أخرى (انظر الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، المادة ٦(ج)). انظر أيضاً الرأي رقم ٨/٢٠٠٩، الفقرة ١٨.

(١٠) الآراء رقم ٩٤/٢٠١٧، الفقرة ٥٩؛ ورقم ٨٨/٢٠١٧، الفقرة ٣٢؛ ورقم ٨٣/٢٠١٧، الفقرة ٨٠؛ ورقم ٧٦/٢٠١٧، الفقرة ٦٢.

(١١) الرأي رقم ٣/٢٠١٨، الفقرة ٤٩.

(١٢) A/HRC/17/27، الفقرة ٣٧.

٦٦- واستناداً إلى ما ذكرته الحكومة، فإن الحالات المتزامنة الثلاث لاعتقال السيد ياماشيرو واحتجازه كانت مجرد نتيجة لإقامة العدل بصورة محايدة بسبب انتهاك القانون الجنائي، وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة. لكن الحكومة لم توضح سبب اعتقال السيد ياماشيرو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بتهمة الاعتداء المزعوم على أحد موظفي مكتب أوكيناوا للدفاع في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦. ولا يبدو من قبيل الصدفة تماماً أن يكون اعتقال السيد ياماشيرو بسبب الحادث الذي وقع في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ قد حدث في اليوم نفسه الذي رفضت فيه المحكمة لأول مرة طلب الادعاء العام احتجاز السيد ياماشيرو بسبب الحادث الذي وقع في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٦٧- ولا يوجد أي تفسير معقول للفترة الزمنية البالغة ١٠ أشهر التي فصلت بين اعتقال السيد ياماشيرو للمرة الثالثة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وادعاء وضعه الطوب واعتصامه أمام موقع البناء في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، يُعرب الفريق العامل عن اقتناعه بادعاء المصدر أن اعتقال واحتجاز السيد ياماشيرو للمرة الثانية (من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧) كان الهدف منهما إطالة مدة احتجازه الأول (من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، وأن اعتقاله واحتجازه للمرة الثالثة (من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧) كان الهدف منهما أيضاً إطالة فترة احتجازه الثاني.

٦٨- وعلاوة على ذلك، يصعب على الفريق العامل الاعتراف بوجود أسباب معقولة للاحتجاز السابق للمحاكمة في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧. ويلاحظ الفريق العامل أن الحكومة لا تزال تحتج بوجود سبب وجيه لإخفاء الأدلة أو إتلافها بموجب المادتين ٦٠(١) و٢٤، و٨٩، ٤ من قانون الإجراءات الجنائية. إلا أن الفريق العامل غير مقتنع بالكامل بهذا المبرر الذي يستند إلى مجرد تأكيدات بشأن التطبيق المشروع للقانون. ويلاحظ الفريق العامل أن الادعاء العام أقدم على الطعن دون جدوى في قرار الإفراج عن المتهم بكفالة الذي أصدرته المحكمة لصالحه في نهاية المطاف في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ في ظل شروط صارمة متنوعة.

٦٩- ولئن كان فرض القيود على الاتصال لمنع تخويف الشهود الرئيسيين أو التلاعب بالأدلة أمراً عادياً، فيرى الفريق العامل أن بعض القيود التي فُرضت على السيد ياماشيرو أثناء احتجازه السابق لمحاكمته، وفي أثناء الإفراج عنه بكفالة قيوداً تبعث على الحيرة. فمن الصعب، على سبيل المثال، قبول أن حظر اتصال السيد ياماشيرو بزوجه بدايةً إجراءً معقولاً أو ضرورياً. ولا تقدم الحكومة تبريراً غير تأكيدات غامضة بوجود سبب وجيه كاف. وفي الواقع، ليس للفريق العامل خيار آخر غير التفكير في احتمال أن يكون الهدف من ذلك هو إحداث تأثير مثبط في السيد ياماشيرو وزملائه المحتجين الأوكيناويين بسبب معارضتهم الصريحة لبناء قواعد عسكرية للولايات المتحدة في أوكيناوا.

٧٠- ويلاحظ الفريق العامل في تقريره أن المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير أشار صراحة إلى احتجاز السيد ياماشيرو لمدة خمسة أشهر دون محاكمة، وهو أمر غير متناسب مع أفعاله المزعومة، لكي يعرب عن قلقه من أن هذه الإجراءات الحكومية يمكن أن تقمع التعبير، لا سيما الاحتجاج والمعارضة علناً في أوكيناوا (A/HRC/35/22/Add.1)،

الفقرتان ٥٩ و ٦٠). ويرى الفريق العامل أن الحكومة، على ما يبدو، تستهدف السيد ياماشيرو لا لما يُزعم من مخالفاته المحددة، بل لنشاطه الطويل في الدفاع عن الحقوق والحريات بوصفه أوكيناوياً مسالماً ومناصراً للبيئة. وفي هذا الصدد، يلاحظ أيضاً الفريق العامل، الذي يشاطر المقرر الخاص قلقه بشأن التأثير المثبط المحتمل على التعبير العلني، أن السيد ياماشيرو لم يستخدم وسائل عنيفة، ولم يجرّض الآخرين على ذلك، وليس له أي سجل جنائي سابق.

٧١- وفي ضوء الملاحظات المشار إليها أعلاه، يعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ من أن تقييد اتصالات السيد ياماشيرو كجزء من شروط الإفراج عنه بكفالة قد أرغمه على تجنب المشاركة دون محاميه في المسيرات المضادة لبناء القاعدة العسكرية، خشية انتهاك شروط الإفراج عنه بكفالة الذي من شأنه أن يفضي إلى إلغاء الإفراج عنه، ومصادرة مبلغ الكفالة. وبينما تدفع الحكومة بأن السيد ياماشيرو لم يُمنع من الاتصال بأي شخص عبر محاميه، فإنها لم تعالج قلق المصدر من اضطرابه إلى الاعتماد على الحضور الفعلي لمحاميه حتى تتسنى له المشاركة في المظاهرات. ولهذا السبب، لا يمكن اعتبار القيود المفروضة على اتصالاته ضرورية أو متناسبة.

٧٢- ويعرب الفريق العامل كذلك عن قلقه إزاء زيادة استخدام الحكومة للمادة ٧٦(٤) '٢' من قانون السير على الطرق لاعتقال المحتجين، وهو ما لم تعترض عليه الحكومة. ويشير الفريق العامل إلى أنه ينبغي النظر إلى الاحتجاجات العامة وحرية التجمع عموماً على أنهما استخدامان للأماكن العامة متساويان في مشروعيتهما مع الأغراض الأكثر اعتياداً التي تستخدم من أجلها هذه الأماكن (مثل الأنشطة التجارية، أو حركة مرور المشاة والمركبات)^(١٣).

٧٣- ولهذا الأسباب، يرى الفريق العامل أن سلب السيد ياماشيرو حريته ينتهك المادتين ١٩ و ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتين ١٩ و ٢١ من العهد، ويندرج ضمن الفئة الثانية.

الفئة الخامسة

٧٤- يبحث الفريق العامل الآن ما إذا كان سلب السيد ياماشيرو حريته يشكل تمييزاً غير مشروع بموجب القانون الدولي، وما إذا كان يندرج من ثم ضمن الفئة الخامسة.

٧٥- يلاحظ الفريق العامل، أولاً وقبل كل شيء، مركز السيد ياماشيرو بوصفه ناشطاً منذ زمن بعيد في أوكيناوا، ومعارضاً لسياسات الحكومة المركزية. ويتفق الفريق العامل مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التي أعربت مجدداً عن قلقها إزاء عدم الاعتراف بجماعتي الريوكيو والأوكيناوا، وبحقوقهما في أرضهما ومواردهما التقليدية بموجب المادة ٢٧ من العهد، وضرورة احترام الحكومة حق جماعة الأوكيناوا في المشاركة الحرة والمسبقة والمستنيرة في وضع السياسات التي تؤثر فيها (CCPR/C/JPN/CO/6، الفقرة ٢٦). ويلاحظ الفريق العامل أيضاً أن كون ٧٠,٤ في المائة من المرافق العسكرية للولايات المتحدة في اليابان متركزة في أوكيناوا التي تمثل ٠,٦ في

(١٣) Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE), Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), *Guidelines on Freedom of Peaceful Assembly* (ODIHR, Warsaw and Strasbourg, 2010), para. 20 (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية المتعلقة بحرية التجمع السلمي (مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وارسو وستراسبورغ، ٢٠١٠)، الفقرة ٢٠).

المائة من مساحة اليابسة في اليابان، إضافة إلى العبء الاجتماعي والبيئي الذي يصاحب ذلك، ما فتئ يشكل مصدراً للصراع منذ فترة طويلة^(١٤). ويلاحظ الفريق العامل كذلك أن للسيد ياماشيرو الحق في الحماية بوصفه مدافعاً عن حقوق الإنسان^(١٥).

٧٦- وبينما تزعم الحكومة أن السيد ياماشيرو اعتُقل واحتُجز بسبب أفعاله الجنائية الفردية، يخلص الفريق العامل أصلاً إلى أن عمليات اعتقاله واحتجازه جاءت نتيجة لممارسته حقه في حرية التعبير والتجمع. وعندما يتأكد الفريق العامل أن سلب الحرية كان بسبب الممارسة النشطة للحقوق المدنية والسياسية، فإنه يعتبر ذلك قرينة قوية بأن سلب الحرية يشكل انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز القائم على الآراء السياسية أو غيرها من الآراء.

٧٧- وقد سبق أن أعرب الفريق العامل عن شكوكه بشأن اعتقال السيد ياماشيرو في تاريخ متأخر ومقاضاته عن الأفعال التي وقعت قبل أشهر دون إجراءات جنائية، وعن أسباب احتجازه السابق للمحاكمة على الرغم من ضعف احتمال فراره أو تلاعبه بالأدلة، فضلاً عن القيود غير المعتادة التي فُرضت على اتصاله بزوجه لعدة أشهر. ويلاحظ الفريق العامل أيضاً أن المصدر سلط الضوء على مثال آخر عن تخصيص معاملة مختلفة للسيد ياماشيرو (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه). ومن ثم، يرى الفريق العامل أن آراء السيد ياماشيرو السياسية تقع بوضوح في صلب هذه القضية، وأن موقف السلطات من السيد ياماشيرو لا يمكن وصفه إلا بأنه تمييزي.

٧٨- وفي هذا السياق، يُعرب الفريق العامل أيضاً عن قلقه إزاء ظاهرة "العدالة الرهينة" التي يدعي المصدر أنها موجودة في نظام الياباني للعدالة الجنائية^(١٦). وحتى الأرقام الرسمية التي قدمتها الحكومة تظهر أن أوامر الاعتقال والاحتجاز صدرت بناءً على طلب الادعاء العام في أكثر من ٩٨ في المائة من القضايا. ولا شك في أن الادعاء العام يتوخى قدرًا كبيراً من الحذر والحرفية عند تقديم هذه الطلبات، لكن من شأن الإفراط في الاعتماد على السلطة التقديرية في الملاحقات القضائية في ظل رقابة قضائية غير كافية، أن يُفضي إلى بيئة تُيسر التمييز في تطبيق القانون^(١٧).

٧٩- ولم يفت الفريق العامل أن الحكومة لجأت مؤخراً إلى تكتيكات أشد صرامة ضد المحتجين المناهضين لبناء القواعد العسكرية في أوкинаوا، بطرق منها استخدام المادة ٧٦(٤) '٢' من قانون السير على الطرق لاعتقالهم. ويستحق دور السيد ياماشيرو، بصفته زعيماً لهذه الحركة، النظر فيه أيضاً.

٨٠- ولهذه الأسباب، يرى الفريق العامل أن سلب السيد ياماشيرو حريته يشكل انتهاكاً للمادتين ٢ و ٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد ٢(١) و ٢٦، و ٢٧ من العهد،

(١٤) Okinawa Prefectural Government, Washington D.C. Office, *What Okinawa Wants You to Understand about the U.S. Military Bases* (March 2018) (حكومة مقاطعة أوкинаوا، مكتب واشنطن العاصمة، الحقائق التي تود أوкинаوا توضيحها بشأن القواعد العسكرية الأمريكية (آذار/مارس ٢٠١٨)). متاح على الرابط: <http://dc-office.org/wp-content/uploads/2018/03/E-all.pdf>.

(١٥) الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان ٩ و ١٢.

(١٦) الرأي رقم ٤٢/٢٠٠٦، الفقرات ١٣-١٦.

(١٧) لهذا السبب، خلص الفريق العامل في رأيه رقم ٢٠٠٩/٩ إلى أن احتجاز ومحاكمة ناشطين من منظمة "غرين بيس"، كانا يعارضان صيد اليابان الحيتان، إجراءً تعسفي.

بسبب التمييز ضد ناشط مدني، يهدف إلى تجاهل المساواة بين البشر ويسفر عنه، ويندرج من ثم ضمن الفئة الخامسة.

٨١- ويرحب الفريق العامل بفرصة العمل بصورة بناءة مع حكومة اليابان لمعالجة شواغلها الخطيرة المتعلقة بسلب الحرية تعسفاً. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أرسل الفريق العامل طلباً إلى الحكومة لزيارة البلد، وهو يرحب بمشاركة الحكومة من خلال الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل مع البعثة الدائمة لليابان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، لمواصلة مناقشة إمكانية القيام بهذه الزيارة. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، وجه الفريق العامل طلباً آخر إلى الحكومة للقيام بزيارة قطرية، وهو يأمل في أن يتلقى رداً إيجابياً من الحكومة، باعتبار ذلك دليلاً على استعدادها لتعزيز تعاونها مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

القرار

٨٢- في ضوء ما تقدم، يصدر الفريق العامل الرأي التالي:

إن سلب السيد هيروجي ياماشيرو حريته، إذ يخالف المواد ٢ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٩ و ٢٠ و ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد ٢ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢١ و ٢٦ و ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، هو إجراء تعسفي يندرج ضمن الفئتين الثانية والخامسة.

٨٣- ويطلب الفريق العامل إلى حكومة اليابان اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح وضع السيد ياماشيرو دون إبطاء وجعله متوافقاً مع المعايير الدولية، بما فيها المعايير الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٨٤- ويرى الفريق العامل، آخذاً في حسبان جميع ملائسات القضية، أن سبيل الانتصاف المناسب يتمثل في الإفراج عن السيد ياماشيرو بلا شروط ومنحه حقاً واجب الإنفاذ في التعويض وغيره من أشكال جبر الضرر، وفقاً للقانون الدولي.

٨٥- ويحث الفريق العامل الحكومة على كفالة إجراء تحقيق كامل ومستقل في ملائسات سلب السيد ياماشيرو حريته تعسفاً، واتخاذ تدابير مناسبة في حق المسؤولين عن انتهاك حقوقه.

٨٦- ويحيل الفريق العامل هذه القضية، وفقاً للفقرة ٣٣(أ) من أساليب عمله، إلى المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.

٨٧- ويطلب الفريق العامل إلى الحكومة أن تنشر هذا الرأي من خلال جميع الوسائل المتاحة وعلى أوسع نطاق ممكن.

إجراءات المتابعة

٨٨- يطلب الفريق العامل، وفقاً للفقرة ٢٠ من أساليب عمله، إلى المصدر والحكومة موافاته بمعلومات عن الإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في هذا الرأي، بما في ذلك معلومات توضح ما يلي:

- (أ) هل أُفُرج عن السيد ياماشيرو بلا شروط وفي أي تاريخ أُفُرج عنه، إن حصل ذلك؛
- (ب) هل قُدم للسيد ياماشيرو تعويض أو شكل آخر من أشكال جبر الضرر؛
- (ج) هل أُجري تحقيق في انتهاك حقوق السيد ياماشيرو، ونتائج التحقيق إن أُجري؛
- (د) هل أُدخلت أي تعديلات تشريعية أو تغييرات في الممارسة من أجل مواءمة قوانين اليابان وممارساتها مع التزاماتها الدولية وفقاً لهذا الرأي؛
- (هـ) هل اتُخذت أي إجراءات أخرى لتنفيذ هذا الرأي.

٨٩- والحكومة مدعوة إلى إبلاغ الفريق العامل بأي صعوبات قد تكون واجهتها في تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار هذا الرأي وبما إذا كان يلزمها المزيد من المساعدة التقنية، بوسائل منها مثلاً زيارة الفريق العامل البلد.

٩٠- ويطلب الفريق العامل إلى المصدر والحكومة تقديم المعلومات المذكورة أعلاه في غضون ستة أشهر من تاريخ إحالة هذا الرأي إليهما. بيد أن الفريق العامل يحتفظ بالحق في اتخاذ إجراءاته هو لمتابعة هذا الرأي إذا عُرضت عليه شواغل جديدة تتعلق بهذه القضية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تمكّن الفريق العامل من إطلاع مجلس حقوق الإنسان على التقدم المُحرز في تنفيذ توصياته، وعلى أي تقصير في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

٩١- ويشير الفريق العامل إلى أن مجلس حقوق الإنسان قد شجع جميع الدول على التعاون مع الفريق العامل، وطلب إليها أن تراعي آراءه وأن تتخذ، عند الاقتضاء، الإجراءات الملائمة لتصحيح وضع من سلبوا حريتهم تعسفاً، وأن تطلع الفريق العامل على ما اتخذته من إجراءات^(١٨).

[اعتمد في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٨]

(١٨) قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٣/٣٠، الفقرتان ٣ و٧.

Annex

Additional information submitted by the parties

Request for further information

1. The Working Group first asked both parties to provide copies of the arrest/detention warrants, court decisions on bail requests, the Naha District Court's judgment of 14 March 2018 and the application for appeal of the said judgment. The source submitted the requested copies at its disposal, and it explains that Mr. Yamashiro appealed the judgment of 14 March 2018, which found him guilty of forcible obstruction of business, obstruction of performance of public duty, causation of injury and damage to property, and sentenced him to two years' imprisonment, but suspended it for three years, with the reasoning that the appeal is under preparation. There has been no appeal from the prosecution.

2. According to the Government, it "cannot provide a copy of the requested documents because it is not the Government of Japan but the court where the appeal by Mr. Hiroji Yamashiro is pending that keeps such documents". The Government confirms Mr. Yamashiro's conviction and two-year sentence with a three-year suspension by the court on 14 March 2018, as well as the prosecution's non-appeal and Mr. Yamashiro's filing of an appeal.

3. The Working Group then enquired if Japanese law requires anyone arrested or detained on a criminal charge to be brought promptly before the judge in person in accordance with article 9 (3) of the Covenant, and its specific application in Mr. Yamashiro's case. According to the source, articles 61 and 207 (1) of the Code of Criminal Procedure stipulate that there be "detention questions" by a judge to ascertain the need for detention, and Mr. Yamashiro also received the detention questions before a judge, who announced his detention *sur place*. The source adds that the detention warrant is issued directly to the public defender after the detention, but only upon request to the detained suspect and the private defence counsel. The Government also confirms that a suspect requested for detention is promptly brought before the judge, including in Mr. Yamashiro's case.

4. In response to the Working Group's inquiry about the date of Mr. Yamashiro's formal indictment by the public prosecutor, the source and the Government note that he was prosecuted for damage to property, obstruction of performance of public duty and causation of injury on 11 November 2016, and for forcible obstruction of business on 20 December 2016. As for the date of the formal commencement of Mr. Yamashiro's trial, the source states that his first trial commenced on 27 March 2017, after seven scheduling/pretrial conferences since 29 November 2016, while the Government maintains that the first trial in a public court was on 17 March 2017.

5. In the light of article 9 (4) of the Covenant, the Working Group further asked both parties about the period of detention for each detention warrant, and the availability of a periodic review of Mr. Yamashiro's detention by a court while he was held in custody for five months between 17 October 2016 and 18 March 2017. The source provided a timeline of Mr. Yamashiro's arrest and detention, as edited and reproduced below.

Table 1
Timeline of Mr. Yamashiro's arrests, detention and prosecution

<i>Dates relating to alleged offences</i>	<i>Alleged case of destruction of property on 17 Oct 2016</i>	<i>Alleged case of obstruction of performance of public duty/causation of injury on 25 Aug 2016</i>	<i>Alleged case of forcible obstruction of business on 28–30 Jan 2016</i>
2016-10-17	Arrested as quasi-flagrant offender		
2016-10-20	Request for detention by prosecutor dismissed by Naha Summary Court; Quasi-appeal filed by prosecutor; Detained pursuant to warrant issued by Naha District Court, First Criminal Division judge on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 60 (1) (2) of Code of Criminal Procedure)	Arrested pursuant to warrant issued by Naha Summary Court	
2016-10-23		Detained pursuant to warrant issued by Naha Summary Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 60 (1) (2) of Code of Criminal Procedure)	
2016-10-28	Detention extended to 2016-11-08 by Naha Summary Court judge (examination of evidence incomplete; for many related persons; interrogation of suspect incomplete)		
2016-11-01	Extension of detention shortened to 2016-11-04 on quasi-appeal	Detention extended to 2016-11-11 by Naha Summary Court judge (need for further interrogation of victims and accomplices; need for detailed investigation of video and other evidence)	
2016-11-02		Quasi-appeal against extension of detention dismissed	
2016-11-04	Released from detention		
2016-11-11	Prosecution initiated by prosecutor		
2016-11-11	Request for bail filed by defence		
2016-11-12	Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		
2016-11-14	Quasi-appeal filed by defence		

<i>Dates relating to alleged offences</i>	<i>Alleged case of destruction of property on 17 Oct 2016</i>	<i>Alleged case of obstruction of performance of public duty/causation of injury on 25 Aug 2016</i>	<i>Alleged case of forcible obstruction of business on 28–30 Jan 2016</i>
2016-11-15	Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		
2016-11-29			Arrested pursuant to warrant issued by Naha Summary Court
2016-12-01			Detained pursuant to warrant issued by Naha Summary Court (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 60 (1) (2) of Code of Criminal Procedure)
2016-12-09			Detention extended to 2016-12-20 by Naha Summary Court (interrogation of accomplice incomplete; interrogation of related persons incomplete; analysis, detailed investigation, etc., of seized items incomplete)
2016-12-13			Quasi-appeal against extension of detention dismissed
2016-12-15			Request for rescindment of detention dismissed
2016-12-16			Quasi-appeal dismissed
2016-12-20			Prosecution initiated by prosecutor
2016-12-26	Request for bail filed by defence		Request for bail filed by defence
2016-12-27	Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)
2016-12-28	Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)
2017-01-18	Request for bail filed by defence		Request for bail filed by defence
2017-01-19	Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)

<i>Dates relating to alleged offences</i>	<i>Alleged case of destruction of property on 17 Oct 2016</i>	<i>Alleged case of obstruction of performance of public duty/causation of injury on 25 Aug 2016</i>	<i>Alleged case of forcible obstruction of business on 28–30 Jan 2016</i>
2017-01-20	Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)
2017-01-27	Request for bail filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Request for bail filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)
2017-01-30	Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)
2017-02-08	Request for bail filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Request for bail filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)
2017-02-09	Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)
2017-02-13	Special appeal against dismissal of quasi-appeal by Naha District Court on 2017-02-09 filed by defence		Special appeal against dismissal of quasi-appeal by Naha District Court on 2017-02-09 filed by defence
2017-02-20	Special appeal dismissed by Supreme Court, Third Petty Bench		Special appeal dismissed by Supreme Court, Third Petty Bench

<i>Dates relating to alleged offences</i>	<i>Alleged case of destruction of property on 17 Oct 2016</i>	<i>Alleged case of obstruction of performance of public duty/causation of injury on 25 Aug 2016</i>	<i>Alleged case of forcible obstruction of business on 28–30 Jan 2016</i>
2017-03-07	Request for bail filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court judge (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		Bail granted by Naha District Court
2017-03-08	Quasi-appeal filed by defence; Request for bail dismissed by Naha District Court, First Criminal Division three-judge panel on quasi-appeal (probable cause to suspect concealment or destruction of evidence per art. 89 (iv) of Code of Criminal Procedure)		
2017-03-10	Special appeal against dismissal of quasi-appeal by Naha District Court on 2017-03-08 filed by defence		
2017-03-13	Special appeal dismissed by Supreme Court, Second Petty Bench		
2017-03-17	Bail granted by Naha District Court conditional on payment of 4 million yen bail bond, residence restriction, and prohibition of contact with the victim, accomplices, doctor and three police officers except through counsel		
2017-03-18	Appeal against grant of bail filed by prosecutor dismissed by Fukuoka High Court, Naha Branch, Criminal Division three-judge panel		

6. According to the source, a request for detention is made to a judge within 72 hours of an arrest and, after 10 days of detention, a judge can grant 10-day extensions in accordance with articles 203–208 of the Code of Criminal Procedure. From the date of institution of prosecution, the accused can be detained for two months, after which detention can be extended every month as stipulated in article 60 (2) of the Code of Criminal Procedure. The source adds, however, that such extensions are in fact “done almost mechanically”.

7. According to the Government, Mr. Yamashiro was detained for 108 days for forcible obstruction of business, 147 days for obstruction of performance of public duty and causation of injury, and 16 days for damage to property. The Government adds that “[t]he court judge determined detention of Mr. Yamashiro both before and after the prosecution, in light of the requirements stipulated in the Code of Criminal Procedure, whenever necessary, and by setting the periods”.

8. Regarding the frequency of restrictions on contact with the spouse or other family members during pretrial detention, the source states that there are many cases where contact with ordinary people, including family members, and exchange of letters are restricted if a suspect denies the allegations, especially when there is an accomplice. However, restrictions for such a long period as in Mr. Yamashiro’s case are not common because they are often lifted following a quasi-appeal or application for their partial cancellation. The source acknowledges that the restriction on Mr. Yamashiro’s contact with his wife and exchange of letters was lifted on 10 March 2017 as the Government had maintained (para. 38).

9. The Government expressed its understanding that, under the Code of Criminal Procedure, the court may prohibit the accused’s interview with anyone other than the current or prospective counsel, including the spouse or other family members, if there is probable cause to suspect flight or concealment or destruction of evidence by the accused. According to the Government, it “cannot respond to the presence or absence of other similar cases because the judge should determine [the interview ban or bail conditions] depending on the evidence and circumstances involved in each individual specific criminal case”.

10. With regard to the alleged obstruction of performance of public duty and causation of injury on 25 August 2016, the Working Group posed questions about the actions taken to investigate or prosecute Mr. Yamashiro prior to his arrest on 17 October 2016, as well as the seriousness of the victim's injury. The source states that, while the authorities did not investigate Mr. Yamashiro himself, they interviewed the victim and other related persons. According to the medical certificate, the doctor prescribed a two-week treatment for the victim "based on the person's request" for the post-traumatic cervical syndrome, without objective findings, and the bruise on his upper right arm which left a recognizable mark, as seen in the picture taken five days after the incident on 30 August 2016, but there was no numbness in his limbs and the tests showed no abnormalities.

11. The Government states that it arrested Mr. Yamashiro upon receipt of an arrest warrant from the court judge on 20 October 2016 because it "deemed that there was probable cause to suspect Mr. Yamashiro had committed" the said crimes and "it was necessary to arrest him as a result of the required investigation". The Government adds that it "would like to refrain from answering a question concerning investigation because it relates to the details of the activities of an individual [sic] specific investigation authorities". Because of the assault by Mr. Yamashiro, such as violent shaking, the victim suffered traumatic cervical syndrome as well as a right-arm bruise that resulted in about two weeks of treatment.

12. With regard to the alleged forcible obstruction of business on 28–30 January 2016, the Working Group asked both parties about the actions taken to investigate or prosecute Mr. Yamashiro prior to his arrest on 17 October 2016. The source states that, while the authorities did not investigate Mr. Yamashiro himself, they interviewed the related persons and analysed the video footage.

13. According to the Government, it arrested Mr. Yamashiro upon receipt of an arrest warrant from the court judge on 29 November 2016 because it "deemed that there was probable cause to suspect Mr. Yamashiro had committed" the said crime and "it was necessary to arrest him as a result of the required investigation". The Government adds that it "would like to refrain from answering a question concerning investigation because it relates to the details of the activities of an individual [sic] specific investigation authorities".

14. The Working Group also asked if there were any arrests prior to mid-2017 of protestors in Okinawa or other regions for the violation of article 76 (4) (ii), read in conjunction with article 120 (1) (ix), of the Road Traffic Law. The source states that arrests prior to mid-2017 had "not been uncommon" because the protestors in Henoko had always blocked the entry of construction vehicles by sit-ins or delaying tactics while it cannot confirm the situation in other prefectures. The Government responds that it has no relevant statistics or information on arrests made under the said legal provision.

15. Concerning Mr. Yamashiro's prior arrests and prosecution under article 2 of the Special Criminal Act Attendant upon the Enforcement of the "Agreement under Article VI of the Treaty of Mutual Cooperation and Security between Japan and the United States of America regarding Facilities and Areas and the Status of United States Armed Forces in Japan", the source states that the public prosecutor dropped the charges against him.

16. According to the Government, Mr. Yamashiro was arrested twice by the police under the said Act in 2015. In both incidents, the first on 22 February 2015 at around 9 a.m. and the second on 5 December 2015 at around 10 a.m., he trespassed on the restricted areas of Camp Schwab without justifiable ground, was brought into custody by the military police, and was arrested by the Okinawa Prefectural Police, which took over his custody. The public prosecutors acknowledged Mr. Yamashiro's violation of the said Act but suspended the prosecution in the end.

17. In response to the Working Group's questions about the power of the Minister of Land, Infrastructure, Transport and Tourism to overrule the Governor of Okinawa's disposition under the Administrative Complaint Review Act, as well as the decision-making process in light of the right of self-determination under international law, the source states that the purpose of the said Act is to establish a procedure for citizens to file a complaint against government offices and, accordingly, it cannot empower the Minister to

overrule the Governor of Okinawa's disposition. The source adds that it "will subsequently complete the explanation about the decision-making process", but the Working Group did not receive a further submission from the source on this matter.

18. According to the Government, the said Act allows filing of a request for a review of an administrative disposition with a reviewing agency as set forth in law (the Minister of Land, Infrastructure, Transport and Tourism in this case) and vests in the reviewing agency the power to revoke an illegal or unreasonable disposition.

19. As requested by the Working Group, both parties provided relevant statistics and elaborated upon the alleged "hostage justice" in Japan. In the source's view, prolonged detention with little chance of bail induces the suspect or the accused to make false confessions.

20. In the Government's view, the description of the Japanese justice system as "hostage justice" is not appropriate. In principle, the police and public prosecutors may arrest suspects in the course of an investigation only when there exists sufficient probable cause to suspect that an offence has been committed by them and it is believed to be necessary to arrest them. Likewise, the public prosecutor may request detention only if it is believed to be necessary because of the risk of flight or concealment/destruction of evidence. The court makes appropriate determination of arrest, detention and bail requests in accordance with the relevant laws. The table below shows the statistics prepared by the General Secretariat of the Supreme Court, with the percentage computed and added by the Working Group.

Table 2

Numbers and percentages of requests for arrest and detention warrants, 2014–2016

<i>Outcome</i>		<i>2014</i>	<i>2015</i>	<i>2016</i>
Request for arrest warrants	Issued	99 569 (98.653%)	100 880 (98.597%)	96 431 (98.527%)
	Dismissed	57 (0.056%)	62 (0.061%)	54 (0.055%)
	Revoked	1 302 (1.290%)	1 373 (1.342%)	1 388 (1.418%)
	Total	100 928	102 315	97 873
Request for detention warrants	Issued	112 204 (97.279%)	111 988 (96.627%)	106 995 (96.054%)
	Dismissed	3 127 (2.711%)	3 891 (3.357%)	4 394 (3.945%)
	Revoked	12 (0.010%)	18 (0.016%)	2 (0.002%)
	Total	115 343	115 897	111 391

21. In response to the Working Group's question about the status of the Universal Declaration of Human Rights and international human rights treaties within the Japanese legal system, the source states that the Universal Declaration of Human Rights is "basically considered not to have legal binding force", but some consider that it will be recognized as customary international law in Japan in the future. The courts apply the International Covenants on Human Rights, which Japan ratified in 1979 with reservations on workers' rights, and customary international law, which do not have a direct effect in many cases but are occasionally used for interpretation of domestic laws or rights.

22. The Government again cites article 98 (2) of the Constitution, which stipulates that "the treaties concluded by Japan and established laws of nations shall be faithfully observed" and states that "treaties and other international acts concluded and promulgated by Japan are effective as domestic laws".¹⁹ It adds its understanding that human rights treaties were referred to in several domestic court cases.

¹⁹ The Working Group notes that "Japan for its part declare[d] its intention ... in all circumstances to conform to the principles of the Charter of the United Nations; to strive to realize the objectives of the Universal Declaration of Human Rights; to seek to create within Japan conditions of stability and well-being as defined in Articles 55 and 56 of the Charter of the United Nations" in the preamble to the Treaty of Peace with Japan, signed at San Francisco on 8 September 1951.

23. Lastly, regarding Mr. Yamashiro's state of health, the source explains that "his health is good", with a blood test conducted every three months since 2018, while the Government states that it "is not in a position to be aware of the state of health of a person whose bail has already been granted".
